من الصحافة الإيرانية

خاص

«أميركا أولاً».. مشروع يضع الاستقرار العالمي على المحك

اعتماد

رأى الكاتب الإيراني «حميد روشنائي» أن سياسة «أميركا أولًا» التي تبنّاها الرئيس الأميركي تعكس توجهًا يمنح المصالح الأميركية أولوية مطلقة على حساب قواعد النظام الدولي، محذرًا من أن هذا النهج يهدد أسس التعاون بين الدول ويقود العالم نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، الخميس ٢٣ تموز/يوليو، أن شعار «أميركا أولًا» ظهر لأول مرة على يد الرئيس الأميركي الأسبق وودرو ويلسون، قبل أن يعيد دونالد ترامب توظيفه عبر تشديد سياسات الهجرة، وفرض الرسوم الجمركية، ودعم الإنتاج المحلي، وإعادة النظر في التزامات واشنطن تجاه حلفائها، إلى جانب تفضيل الاتفاقات الثنائية وربط السياسة الخارجية بالمصالح الأميركية المباشرة، كما برر مواقفه تجاه إيران بذريعة حماية الملاحة في مضيق هرمز ومواجهة برنامجها النووي.

وتابع: أن النظام الدولي لا يقوم على هيمنة دولة واحدة، بل على التوازن والتعاون بين الدول، مشيرًا إلى أن التجربة التاريخية منذ معاهدة «وستفاليا» أثبتت أن تحقيق المصالح الوطنية لا ينفصل عن تعزيز التعاون الدولي وصيانة الاستقرار العالمي.

ولفت روشنائي إلى أن تغليب المصالح الضيقة للدول سيؤدي إلى تصاعد سباقات التسلح، وتراجع التعاون الدولي، وازدياد هشاشة التحالفات، فضلًا عن ارتفاع احتمالات النزاعات والأزمات الاقتصادية العالمية نتيجة القيود التجارية وسياسات الانغلاق. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن استمرار هذا النهج قد يدفع النظام الدولي نحو مزيد من الفوضى والعدائية، معربًا عن أمله في أن يستفيد العالم من هذه التجربة، وأن يشهد مرحلة جديدة تعيد الاعتبار للتعاون الدولي والعمل المشترك بعد انتهاء حقبة ترامب.

ضربات إيران الماحقة تفرض معادلة الردع وتكشف عجز واشنطن

كيهان

رأت صحيفة «كيهان» أن الحرب على البنية التحتية التي بدأتها الإدارة الأميركية بهدف تحجيم قوة طهران، تحولت إلى نقطة استنزاف قاتلة لقوات «سنتكام» وللاقتصاد الأميركي، مؤكدة أن الاعترافات الصريحة لـ«البيت الأبيض» وعجز المنظومات الدفاعية للعدو يثبتان المأزق الاستراتيجي والإفلاس التام الذي وصل إليه المقامر ترامب أمام الثبات والردع الإيراني.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها نشر يوم الخميس ٢٣ تموز/ يوليو، أن محاولات واشنطن البائسة لشل قدرة إيران الدفاعية واستهداف هيمنتها على مضيق هرمز الاستراتيجي ارتدت عليها بصورة سريعة، حيث أدلت الاعترافات الأخيرة لوزير الخارجية الأميركي بشأن الأضرار الفادحة والمدمرة التي لحقت بالقوات الأميركية، بحجم الصدمة والذهول اللذين أصاباصنّاع القرار في واشنطن نتيجة الردّ الممنهج الحاسم.

وتابعت الصحيفة موضحة أن الأوهام الاستعمارية للرئيس الأميركي للسيطرة على منابع الطاقة والملاحة في المنطقة تصطدم اليوم بإرادة فولاذية وبمعادلة ميدانية صريحة أعلنتها القوات المسلحة الإيرانية، مفادها أن أي استهداف للبنية التحتية أو المنشآت الوطنية سيواجه بردّ يطال جميع المصالح والحيوية التابعة للعدو وحلفائه في المنطقة دون تردد. ولفتت إلى أن العمليات الهجومية المتناسقة للجيش وحرس الثورة الإسلامية، منها سلسلتا عمليات «صاعقة» و«نصر ٢»، نجحت في تعطيل وتدمير مراكز رادارية وقواعد استراتيجية للعدو في الكويت والأردن والبحرين، إلى جانب تكبيد القوات الغاصبة خسائر بشرية ومادية جسيمة واختراق أحدث المنظومات الدفاعية مثل «باتريوت». ونوهت الصحيفة بالتحذير القاطع الصادر عن مقر خاتم الأنبياء(ص) المركزي، والذي أكد أن أي مساس بالمنشآت النووية أو مراكز البلاد الحيوية سيُعدّ توسيعاً رسمياً لرقاط الحرب، وسيجعل جميع القواعد والمصالح الأميركية في المنطقة تحت النار المباشرة والمركزة. وأوضحت أن واشنطن باتت تغرق في مستنقع ذاتي وشبيه بهزيمة فيتنام، بعد أن بلغت تكاليف هذه المغامرة عشرات المليارات وأربكت الاقتصاد العالمي ورسخت اللحمة الوطنية والشعبية داخل إيران لدعم الخيارات الدفاعية والردعية. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن خيارات واشنطن أصبحت محصورة بين الإذعان لواقع قوة إيران والتراجع، أو تحمل أثمان أكبر وأشدّ قسوة في معركة لن تثمر للعدو سوى انتكاسة تاريخية أخرى.

الثقة بواشنطن خطأ استراتيجي قاتل وتناقض صريح مع عناصر القوّة

جوان

اعتبر الكاتب الإيراني «عبدالله متوليان» أن تمزيق الرئيس الأميركي للتفاهمات الأخيرة في أنقرة، بالتزامن مع التشييع المليوني للإمام الشهيد، يكشف عن الذات الشيطانية والخبيثة للإدارة الأميركية، مشدداً على أن الغطرسة والنزعة التوسعية والوحشية تجسد السلوك الهيكلي المتجذر لـ«أميركا الشيطانية»، ما يجعل الاعتماد على توقيع رؤسائها خطأً استراتيجياً وجريمة بحق دماء الشهداء.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم الخميس ٢٣ تموز/ يوليو، أن التعامل مع واشنطن كـ«دولة طبيعية» يمثل توهماً خطيراً، إذ أثبتت التجربة التاريخية أنها «إمبراطورية المال والقوة والتزوير»، تأسست على الإبادة والانقلابات واستغلال المعاهدات كأدوات للحرب الناعمة للتغلغل واختراق جبهة الخصم قبل نقضها والتراجع عنها فور تحقيق مآربها. وأوضح الكاتب أن تجربة إبطال الاتفاقيات الدولية، بدءاً من اتفاقية باريس والاتفاق النووي ووصولاً إلى الاتفاقيات الأخيرة، تؤكد أن واشنطن تنظر إلى طاولة المفاوضات كـ«ساتر عسكري» لا كهدف للدبلوماسية، مما يستوجب إسقاط قناع الحضارة الليبرالية الزائفة لدى واشنطن.

ولفت متوليان إلى أن الرسالة والتوجيهات الاستراتيجية الأخيرة لقائد الثورة الاسلامية استعرضت خريطة طريق متكاملة لمواجهة «فيروس المساومة»، تقوم على حظر الثقة بالعدو، ورفض الانفعال، وانتزاع قوة التفاوض من الميدان والقدرات الذاتية، فضلاً عن التأكيد على أن لغة القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الاستكبار العالمي.

ونوه بأن نقض العهود المتكرر من جانب واشنطن لا ينبغي أن يُحسب كضعف في الدبلوماسية الوطنية، بل هو طبيعة متأصلة في سلوك العدو، مشيراً إلى أن الحصانة الحقيقية والعهد الأمتن هما اللذان ينشآن بين الشعب والقيادة لتعزيز الاستقلال والتصدي لضغوط الأعداء. وأوضح أن خطوة الرئيس الأميركي الأخيرة قدّمت عن غير قصد خدمة للرأي العام عبر إثبات عدم جدوى الرهان على الوعود الأميركية، مرسخةً فتوى سماحة القائد التي اعتبرت الثقة بـ«الشيطان الأكبر» خطأً استراتيجياً يمهد لمرحلة جديدة من الثقة بالذات وبناء القوة الحضارية.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن مواجهة هذه المخططات تقتضي الالتفاف حول خيار المقاومة والاعتماد على الإرادة الشعبية وعناصر الاقتدار الداخلي للوصول إلى قمم القوة دون أدنى اتكال على وعود الأعداء أو ابتساماتهم المزيفة.

الوقت ليس في صالح واشنطن..

لماذا وصلت الخيارات العسكرية الأمريكية في مضيق هرمز إلى طريق مسدود؟

الوفاق/ أعادت الولايات المتحدة، بعد انتهاكها مذكرة التفاهم الخاصة بإنهاء الحرب واستئناف عدوانها العسكري على الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهدف فرض السيطرة على مضيق هرمز، طرح تساؤل جوهري من جديد: هل تستطيع واشنطن فرض هيمنتها على المضيق باستخدام القوة العسكرية؟

واستأنفت الولايات المتحدة عدوانها العسكري ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في خرق واضح لالتزاماتها الواردة في مذكرة تفاهم إسلام آباد الخاصة بإنهاء الحرب. وقد أعلن مسؤولون أمريكيون، وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي، صراحة أن الهدف من العودة إلى الحرب هو السيطرة على مضيق هرمز.

أحد الخيارات المطروحة أمام دونالد ترامب يتمثل في مواصلة الضربات المحدودة ضدّ المواقع والمعدات العسكرية الإيرانية. وتؤكد الإدارة الأمريكية باستمرار أن مضيق هرمز لا يزال مفتوحاً أمام الملاحة التجارية، وأن السفن الإيرانية وحدها هي التي مُنعت من العبور؛ لكن البيانات الصادرة عن مؤسسات متخصصة، مثل TankerTrackers وVortexa وKpler، إضافة إلى وكالة رويترز، تشير إلى تراجع ملحوظ في حركة الملاحة منذ بدء العدوان الأمريكي وإعلان إيران إغلاق المضيق.

وتظهر هذه البيانات أن عدد السفن العابرة انخفض كثيراً مقارنة بما كان عليه قبل بدء العمليات العسكرية الأمريكية، وأن السفن تتجنب بصورة شبه كاملة الممر البحري الذي أعلنت عنه واشنطن جنوب المضيق، فيما تكاد جميع السفن التي لا تزال تعبر المضيق تكون مرتبطة بإيران وتسلك الممر الخاضع لإشرافها.

كما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن السفن التجارية تجاهلت الطلبات المباشرة الصادرة عن الجيش الأمريكي لاستخدام الممر الجنوبي، بسبب افتقادها الثقة بالمظلة الأمنية التي توفرها واشنطن.

ورغم التوقف شبه الكامل لحركة الملاحة، ولا سيما في الممر الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، شدد الرئيس الأمريكي على أن بلاده ستتحول إلى «حارس مضيق هرمز». وكان قد أعلن في البداية عزمه فرض رسوم تعادل ٢٠٪ من قيمة حمولة السفن مقابل تأمين عبورها؛ لكنه تراجع عن هذا الطرح بعد أقل من ٢٤ ساعة، معلناً أنه، عقب اتصالات مع قادة الدول العربية، وافق على استبدال تلك الرسوم باستثمارات عربية داخل الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، كتب فيليب غوردون، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس جو بايدن، ساخراً من ترامب: "إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد أن تسيطر إيران على المضيق، فلم يكن ينبغي لها الموافقة على وثيقة تنص على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستتخذ الإجراءات اللازمة لضمان العبور الآمن للسفن."

لا حل عسكرياً

يؤكد عدد من المحللين أنه لا يوجد حل عسكري يمكنه فرض السيطرة على مضيق هرمز. وكتب محمد المصري، أستاذ الدراسات العليا في الدوحة، في موقع Middle East Eye: "لا يوجد حل عسكري بسيط لمشكلة مضيق هرمز. فإيران لا تحتاج إلى التفوق البحري التقليدي لتعطيل الملاحة؛ إذ تكفي الزوارق السريعة والطائرات المسيّرة والصواريخ والألغام لتهديد حركة السفن التجارية."

ويشير الخبراء إلى أن مجرد التحذير عبر الاتصالات اللاسلكية من استخدام ممر مائي قد يدفع السفن التجارية إلى إعادة النظر في قرارها بالعبور.

أمّا جيسون كامبل، المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأمريكية والباحث حالياً في معهد الشرق الأوسط، فقال لمجلة The Hill: "الادعاء بأن بضعة أيام إضافية من الهجمات كافية لإنهاء قدرة إيران على إبقاء المضيق مغلقاً هو مغالطة كاملة."

وأضاف: أن «الإيرانيين يتمتعون بخبرة كبيرة في الحرب غير المتكافئة التي أعدوا أنفسهم لها على مدى عقود، ويملكون أكثر من ٣٧٠ ميلاً من السواحل يمكن استخدامها لشن الهجمات». وأوضح أن «تأمين هذه المساحة، والسيطرة على عمق يقارب ٣٠ ميلاً داخل اليابسة لإبعاد السفن عن مدى الصواريخ الإيرانية المضادة للسفن، يتطلب نشر عشرات الآلاف من القوات البرية والسيطرة على مساحات واسعة لفترة زمنية غير محددة». ويرى المحللون أن استحالة فرض سيطرة أحادية على المضيق بالقوة لا تقتصر على الولايات المتحدة وحدها، بل إن إيران أيضاً لن تستفيد من استمرار إغلاقه. وفي هذا السياق كتبت مجلة الإيكونوميست: «لا يملك أي من الطرفين حلاً عسكرياً لتحقيق أهدافه. فترامب لا يستطيع إبقاء المضيق مفتوحاً بالقصف، كما أن إيران لن تجني منفعة من استمرار إغلاقه. وأقل الخيارات كلفة للطرفين هو الاتفاق الذي يعملان الآن على تقويضه."

بدوره، أكد روبرت مالي، الباحث في مجموعة الأزمات الدولية وكبير المفاوضين الأمريكيين السابق، أنه يرى فرصة معقولة لإحياء وقف إطلاق النار، لأن الطرفين سيدركان سريعاً أنه لا يمكن لأي منهما تحقيق أهدافه كاملة.

الزمن يعمل ضدّ واشنطن

يرى عدد من المحللين أن أحد أهم أسباب استبعاد نجاح الخيار العسكري يتمثل في أن أي محاولة لفتح المضيق بالقوة تحتاج إلى وقت طويل، بينما تتفاقم في المقابل الضغوط الاقتصادية والسياسية.

وخلال الحرب الأخيرة، تكبدت الولايات المتحدة تكاليف باهظة، إذ قدّرت بعض وسائل الإعلام الكلفة المباشرة لما يقارب خمسة أشهر من الحرب بنحو ١٠٠ مليار دولار.

ومن أبرز التحديات التي تواجه واشنطن:

- ارتفاع أسعار النفط والوقود
- تنامي السخط الشعبي من استمرار الحرب
- التأثير المحتمل على انتخابات الكونغرس النصفية
- تراجع مخزون بعض الأسلحة المتطورة

ويكتب تريتا بارسي، المؤسس المشارك ونائب المدير التنفيذي لمعهد كوينسي للحكم المسؤول، في موقع Responsible Statecraft: "لو كان الخيار العسكري مجدياً، لكان ترامب قد حقق أهدافه خلال الجولة الأولى من العمليات العسكرية بين ٢٧ فبراير و٨ أبريل." ويضيف: "قد تتمكن الولايات المتحدة، إذا توفر لها الوقت الكافي، من تقليص قدرة إيران على تهديد الملاحة في الخليج الفارسي؛ لكن لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنها ستنجح في ذلك قبل أن تصبح التكاليف الاقتصادية والسياسية على ترامب باهظة إلى درجة تمنعه من الاستمرار."

كما كتبت الإيكونوميست بعد أسبوع من بدء الجولة الجديدة من العدوان الأمريكي: "أكثر من ٣٠٠ هجوم خلال سبع ليالٍ لم يغيّر سلوك إيران، ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن الليلة الثامنة أو الثمانين ستفعل ذلك. وحتى إذا تمكنت الولايات المتحدة من تدمير جميع منصات الإطلاق الساحلية الإيرانية، فإن إيران تستطيع مواصلة استهداف السفن من داخل أراضيها، إذ يتجاوز مدى كثير من صواريخها وطائراتها المسيّرة ألف كيلومتر."

يشير الخبراء إلى أن مجرد التحذير عبر الاتصالات اللاسلكية من استخدام ممر مائي قد يدفع السفن التجارية إلى إعادة النظر في قرارها بالعبور

يرى عدد من المحللين أن أحد أهم أسباب استبعاد نجاح الخيار العسكري يتمثل في أن أي محاولة لفتح المضيق بالقوة تحتاج إلى وقت طويل، بينما تتفاقم في المقابل الضغوط الاقتصادية والسياسية

وتضيف المجلة: أن «الخيار الآخر يتمثل في تصعيد العمليات العسكرية؛ لكنه يحمل مخاطر كبيرة ولا يضمن تحقيق النتائج المرجوة. فاستهداف البنية التحتية الإيرانية سيؤدي إلى ردود انتقامية ضد دول الخليج الفارسي، بينما يُعد إرسال قوات برية خياراً ميتاً سياسياً داخل واشنطن».

كما أشارت إلى أن تهديد ترامب المتكرر بالسيطرة على جزيرة خارك، التي تضم محطة تصدير النفط الرئيسية في إيران، لن يسهم في إعادة فتح مضيق هرمز، نظراً لوقوع الجزيرة على بُعد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر من المضيق.

خطر تراجع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

يشير بعض المحللين إلى أن استمرار التوتر لفترة طويلة قد يؤدي إلى تقليص الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز بالنسبة لإيران. فاستمرار انعدام الأمن في هذا الممر الحيوي، الذي يمثل شرياناً أساسياً للأسواق العالمية ولدول المنطقة المصدرة للطاقة، قد يدفع تلك الدول إلى الإسراع في تطوير مسارات بديلة لنقل النفط والغاز.

وقد استعرض المجلس الأطلسي في دراسة موسعة مختلف مشاريع خطوط الأنابيب والممرات البديلة الجاري تنفيذها أو دراستها لنقل النفط الخام ومشتقاته إلى موانئ لا تعتمد على مضيق هرمز.

وفي الوقت الحالي، تصدر الإمارات العربية المتحدة جزءاً من نفطها عبر ميناء الفجيرة، فيما تستخدم السعودية ميناء ينبع على البحر الأحمر لتجاوز المضيق. كما تسعى الحكومة العراقية إلى إعادة تشغيل خطوط الأنابيب المؤدية إلى موانئ خارج منطقة الخليج الفارسي.

وفي هذا الإطار، كتب خافيير بلاس، الكاتب المتخصص في شؤون الطاقة في وكالة بلومبرغ: "قد تحقق إيران انتصارات في عدة معارك؛ لكن بحلول عام ٢٠٣٠، ومع انتقال ملايين البراميل النفطية إلى مسارات بديلة، لن يبقى مضيق هرمز الشريان الرئيسي لتجارة النفط كما هو اليوم."